تفعيل نظام الإصلاح الميزانياتي الجديد في الجزائر عن طريق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات العمومية –دراسة تحليلية لدور مختلف الأجهزة في ظل إصلاحات الميزانية -

فتيحة بوغصاب[1]*، خَيِّرَة مجدوب[2]

[1]جامعة ابن خلدون تيارت (الجزائر)، fatiha.boughessab@univ-tiaret.dz
[2]جامعة ابن خلدون تيارت (الجزائر)، kheira.medjdoub@univ-tiaret.dz

الاستلام:08-06-2022 القبول: 10-06-2022 النشر:12-06-2022

الملخص

هدفت هذه الورقة البحثية إلى إبراز دور أجهزة الدولة والمجتمع المدني في تثمين مختلف الإصلاحات الميزانياتية، والذي جاء جرّاء تفعيل الجوانب الايجابية للمسؤولية الاجتماعية ومحاسبة المسؤولية، لدفع حركة الإصلاح الميزانياتي واحتضان الفكرة من طرف مختلف الفاعلين فيها وهذا من خلال اسقاطه على حالة الجزائر، عن طريق تدعيم الدراسة بدراسة تحليلية تناولت تقييم مسؤولية مختلف الأجهزة الوطنية في الإصلاحات الميزانياتية باستعمال عدة مؤشرات عالمية والتي تنقد مواطن الخلل من أجل ارساء نظام اصلاح ميزانياتي شامل. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها : أن الدور الحكومي والقائم على فكرة التدخل في كل شيء قد سبب اختلالات بين المجتمع المدني والسلطة، نتج عنه المبادرة والتطبيق أحاديي الاتجاه، في ظل تغييب وغياب كاملين لمختلف أطراف المجتمع المدني الفاعلين في إنجاح الإصلاح الميزانياتي، وهو ما يلوح عنه فشل نظام الإصلاح الميزانياتي الحديث مثلما حدث بسابقيه، إن لم تكن هناك رغبة وقابلية من طرف المجتمع المدني له.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، محاسبة المسؤولية، الإصلاح الميزانياتي، تحديث الأنظمة.

Abstract

This research paper aimed to highlight the role of state agencies and civil society in valuing various budgetary reforms, which was due to the activation of the positive aspects of social responsibility and accountability, to advance the budgetary reform movement and embrace the idea by its various actors, by bringing it down on the case of Algeria, by supporting the study with an analytical study that assessed the responsibility of the various national agencies in budgetary reforms using several global indicators, which criticize the shortcomings in order to promote a comprehensive budget reform system. The study concluded with a set of results, the most important of which is that the role of the government and the idea of interfering in everything has caused imbalances between civil society and power, resulting in one-way initiative and application, i.e. from the state to the state in the absence and complete absence of the various parties of civil society active in the success of budgetary reform, which is suggested by the failure of the modern budget reform system as happened with its predecessors, if there is no desire and viability on the part of civil society.

Keywords: Social responsibility, liability accounting, budget reform, modernization systems.

*المؤلف المراسل

1. مقدمة:

لقد أثارت التحولات الاقتصادية، السياسية والمالية في العالم الكثير من الجدل حول فعالية الأنظمة المنتهجة وضرورة تكييفها مع التطلعات العالمية، فإعطاء دور مؤثر للدولة في السوق لإحداث التوازنات، كما نصت عليه النظرية الكينزية من شأنه رفع الطلب الكلي وتحريك الإنتاجية وامتصاص البطالة من خلال الوصول إلى التشغيل الكامل، إلا أن هذا يحدث توازنا اقتصاديا بدلا عن المالي أو الميزانياتي، وكذلك عند تغييب دور الدولة قد انجرّ عنه تراكمات سببت انهيارات مالية، نتيجة الحرية المطلقة للأفراد والشركات في السوق، أمام هذه التناقضات ظهرت نظريات اقتصادية حديثة تدعو للتحلي بروح المسؤولية الاجتماعية ومحاسبة مختلف الفاعلين في السوق، هذه النظرة قائمة على تأسيس مبادئ الحكم الراشد في الدولة الحديثة من مساءلة، شفافية ومسؤولية، فحسب **(مسعي، 2020، صفحة 65)** تطرح أساليب جديدة في التسيير الميزانياتي قائمة على الفعالية والكفاية وعقلنة الانفاق في التسيير العمومي عبر عدة إصلاحات ذات منحى مؤسساتي.

والجزائر كغيرها من الدول، عانت من تراكم عجز ميزانياتها وسوء التسيير العمومي، الذي كوّنا صراعات واختلالات توازنية سببها ارتباط نظامها المالي بالميزانية التقليدية التي لا تهتم بالمعايير العالمية الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية ومبادئ الحكم الراشد من جهة ثانية، وهذا ما زاد من نسبة عدم الثقة بين الجمهور والسلطة، فأصبح اللجوء إلى اصلاح ميزانياتي أمرا حتميا، بدأت بوادره سنة 2015 من خلال اعتمادها على أسلوب الاطار المتوسط للنفقات لضبط النفقات وعدم الرجوع إلى التراكمات التي عولجت بسبب انتعاش سوق النفط أنذاك، في انتظار تطبيق التوجهات الحديثة الأخرى لانفراج أكبر.

إشكالية الدراسة: واستنادا على ما تقدم، يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة مسؤولية الدولة والأطراف الأخرى في تفعيل نظام الإصلاح الميزانياتي الحديث في الجزائر؟

فرضيات الدراسة: في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها تحاول هذه الورقة البحثية الإجابة عن الفرضيات التالية:

-لا تزال الدولة هي المحرك الوحيد لمختلف الإصلاحات التي تهدف إلى تحديث النظام الميزانياتي.

- يوجد رغبة شعبية في تبني نظام الإصلاح الميزانياتي.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة أحد المواضيع المهمة والمعاصرة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية وتفعيل نظام الإصلاح الميزانياتي الحديث القائم على متابعة صرف النفقة العمومية من طرف مختلف الفاعلين سواءا الحكومة، البرلمان أو الجمهور، وبالتالي استهداف تلك النفقات مشاريع تنموية قادرة بالنهوض بالتنمية المستدامة في الجزائر، كونها مرتبطة بمؤشرات أداء تجعل منها نموذجية في التطبيق، تلبي احتياجات المواطنين وتحت علمهم.

منهج الدراسة: في ضوء مشكلة البحث وأهدافه وفروضه فإنه تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف متغيري الدراسة ألا وهما: المسؤولية الاجتماعية والإصلاح الميزانياتي وتحليل الوقائع عن طريق مؤشرات عالمية تقيّم أداء الدولة ومختلف الأطراف والأجهزة.

الدراسات السابقة: يعد موضوع تفعيل النظام الميزانياتي الجديد عن طريق دور المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات العمومية جديدا ؛ إذ أنه لم يجمع المتغيران معا لحد الساعة، رغم أهميته البالغة، وفيما يلي نتناول بعض الدراسات السابقة والتي تناولت شقا من الموضوع:

- **دراسة (هشام مكي، عبد الرحمان بوطيبة، 2014)** بعنوان: "**دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة–حالة الاتحاد الأوروبي**"، هدفت هذه الدراسة إلى ابراز دور المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، مع أخذ الاتحاد الأوروبي كحالة عن تطبيق مختلف السياسات التي انتهجها الاتحاد الأوروبي من أجل تفعيل العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، وكذا مختلف المراحل من أجل تفعيل تلك العلاقة.

- **دراسة (محمد مسعي، 2020)** بعنوان: "**الإصلاح الميزانياتي في الجزائر: أهميته وصعوبات تطبيقه**"، تناولت هذه الدراسة فشل النظام الميزانياتي الحالي والمبني على منطق الوسائل، والتطرق فيما بعد إلى الاصلاح الميزانياتي المبني على منطق الأهداف والنتائج، مع الإشارة إلى تجربة فرنسا والتي أستلهم منها النظام الميزانياتي الحديث والذي سوف يدخل حيز الخدمة إبتداءا من سنة 2023، وتم التطرق في نهاية هذه الدراسة إلى أهم الصعوبات والعراقيل التي من شأنها أن تحول دون التطبيق الفعال للإصلاح.

أظهر التنقيب عن الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع دراستنا أن أغلبها ما زال في مرحلة التعريف والاستكشاف نظرا لطبيعة موضوع **الاصلاح الميزانياتي** وحداثتها وقلة الأبحاث الأكاديمية التي تناولتها خاصة في الجزائر وتعتبر هذه الدراسة بمثابة حجر الأساس لفتح باب البحث في هذا الموضوع القيّم والشيق، لذا سيكون تميز هذه الدراسة هو تركيزها على كيفية تفعيل الاصلاح الميزانياتي عن طريق دور المحاسبة الاجتماعية في دفع عجلة الاصلاح تلك، وبهذا يمكن لدراستنا أن تكون بمثابة مرجعية للمؤسسات العمومية التي ترغب في بلورة مفهوم الاصلاح الميزانياتي من خلال التحلي بروح المسؤولية.

2. المفاهيم الأساسية للمسؤولية الاجتماعية ومحاسبة المسؤولية: تعتبر المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عليها مفاهيما حديثة، عقب الانهيارات والأزمات العالمية، التي استوجبت من الدول ومن منظمات الأعمال تفعيل تلك المفاهيم ونشرها لمختلف الفاعلين في الاقتصاد وفي المجتمع ككل.

1.2 مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

حرصت التوجهات الحديثة على إشراك العاملين في مختلف القرارات والحرص على المجتمع لتحقيق تنمية مستدامة وذلك عن طريق تعزيز المسؤولية الاجتماعية.

1.1.2 تعريف البنك الدولي للمسؤولية الاجتماعية للشركات: مسؤولية الشركات، مواطنة الشركات، المشاريع الاجتماعية ، أخلاقيات الشركات، وفي بعض الحالات حوكمة الشركات (**The Word Bank، 2021**) هي التزام أصحاب النشاطات التجارية بالإسهام في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي بهدف تحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم الاقتصاد والتنمية في آن واحد. ومن المعايير التي تسعى إلى تحقيقها: الإدارة والأخلاق الجيدة للشركة، واجبات المنظمة اتجاه العاملين والبيئة ومساهمتها في التنمية الاجتماعية(**محمد و أنور، 2010، صفحة 03**).

2.1.2 تعريف الاتحاد الأوروبي: هي "الطريقة التي يجب أن تعمل بها الشركات والمؤسسات لدمج الاهتمامات والقضايا الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في صنع القرار واستراتيجيات وسياسات وقيم وثقافة الشركة والعمليات والأنشطة داخل الشركة وبشفافية ومحاسبة ليتم تطبيق أحسن الممارسات. وتعمل على تطبيق القوانين والتعليمات التي لها علاقة بمكافحة الفساد والرشوة، وتلتزم بالحفاظ على الصحة والسلامة وحماية البيئة وحقوق الإنسان والعمّال".(**مكي و بوطيبة، 2014، صفحة 03**)

3.1.2 تعرف مواصفة الايزو 26000 الصادرة عن المنظمة العالمية للتقييس المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بأنها ترجمة لقراراتها اتجاه المجتمع والبيئة من خلال تبني سلوك شفاف وأخلاقي، يسهم في تحقيق التنمية المستدامة بما في ذلك الصحة والرفاه في المجتمع، يأخذ في الاعتبار توقعات أصحاب المصالح.**(بلحاج ياسين و نسيب، 2019)**.

وبناءاً على التعاريف السابقة يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية على أنها التزام رسمي من طرف الشركة لتحقيق التوازن والتكامل بين الشركة وكل الأطراف الفاعلة لتحقيق تنمية مستدامة فهي بمثابة عقد اجتماعي يجمع بين الفرد والمجتمع لتحقيق الاستقرار والرفاه في المجتمع.

2.2 أبعاد المسؤولية الاجتماعية

سنتطرق في هذه الجزئية إلى أبعاد المسؤولية الاجتماعية التي نص عليها Carrolسنة 1991 في مصفوفته الخاصة، والتي أتت على النحو التالي**(رواد الأعمال، 2021)**: البعد الاقتصادي، البعد القانوني، البعد الأخلاقي، البعد الخيري، وتم استحداث البعد الصحي بعد جائحة كورونا.

الشكل1: أبعاد المسؤولية الاجتماعية في ظل جائحة كورونا"هرم كورونا"

المصدر: خيرة بورزيق، 2021

3.2 مفهوم محاسبة المسؤولية:

توجد عدة مفاهيم لمحاسبة المسؤولية ونذكر على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

تعريف موسوعة ويكيبيديا: من وجهة نظر المحاسبة الإدارية هي أسلوب أداري – محاسبي، يهدف إلى تصميم نظام يحقق رقابة فعّالة على الأداء عن طريق الربط بين التقارير المحاسبية من جهة وبين الأفراد المسؤولين عن الوحدات الإدارية المختلفة في المنشأة من جهة ثانية**(ويكيبيديا، 2021)**، مع ما يتماشى وأهداف المنشأة وهيكلها التنظيم الإداري بجميع مستوياته الإدارية.
كما يعرف نظام محاسبة المسؤولية بأنه أسلوب رقابي محاسبي لخدمة الإدارة في تقييم أداء المسؤولين في المستويات الإدارية من حيث مدى التزامهم بالتكاليف وأهداف إحداثها من خلال التقارير.**(حلمي، عطا الله، و الطراونة، 1999، صفحة 257)**

ومما سبق نستخلص أن محاسبة المسؤولية هي مجمل الأدوات التي تستخدمها المؤسسات من أجل قياس أداء الأفراد فيها ومراكز المسؤولية لتحقيق الأهداف المسطرة من قبل تلك المؤسسات.

4.2 مقومات نظام محاسبة المسؤولية: (شلير، حمة، و زانا، 2019، صفحة 318)
عند تطبيق نظام محاسبة المسؤولية يشترط توفر عدة أسس هي:تحديد نطاق السلطة والمسؤولية بشكل واضح ومحدد، تحديد معدلات الأداء مقدما، تدريب المديرين على استخدام نتائج التقارير، وجوب كون التقارير بين أيدي المديرين في الوقت المناسب، تناسب محتويات تقارير هذا الأسلوب مع سلطة ومستويات المديرين.

5.2 تطبيق نظام محاسبة المسؤولية:
لكي يتم تطبيق نظام محاسبة المسؤولية وحتى ينجح في المؤسسة يجب توفر الأمور التالية:خريطة تنظيمية واضحة تبين سلطات واختصاصات الوحدات الإدارية المختلفة، فصل عناصر التكاليف القابلة للرقابة عند كل مستوى إداري عن تلك التكاليف غير القابلة للرقابة لتوضيح لحصر أكثر للمسؤولية وامكانية الرقابة عليها، اتباع مبدأ الإدارة بالاستثناء، أي أن التركيز يكون على الانحرافات ذات الأهمية النسبية من حيث القيمة أو التأثير على الأنشطة المختلفة للوحدة الاقتصادية، ويتم استثناء الانحرافات ذات الأهمية النسبية القليلة.

3. الإصلاح الميزانياتي في الجزائر

لقد طبقت الجزائر الميزانية التقليدية والقائمة على عكس التوجهات الحديثة للدول، فبعد مختلف التقارير الدولية والرامية إلى ضرورة احداث اصلاح ميزانياتي، جاءت أزمة انهيار أسعار البترول في جوان 2014 لتؤيد فكرة الاسراع في تبني نظام اصلاح ميزانياتي قائم على الرشادة في الانفاق.

1.3عيوب النظام الحالي كدافع للانتقال من الميزانية التقليدية إلى الميزانية الحديثة:

لم يعد قانون سنة 1984 يتماشى اليوم مع الإصلاحات السياسية والتحولات الاقتصادية والتطورات المستعجلة لا سيما في مجال التسيير العمومي، فكثيرا ما تعمد السلطات المعنية إلى المساس بالمبادئ الأساسية التي تحكمه كمبدأ سنوية الميزانية عبر الإسراف في استعمال حسابات التخصيص الخاص، أو صندوق ضبط الموارد FRR. بالإضافة إلى وجود ميزانيتين للتسيير، مناقشة حسب الوزارات وميزانية للتجهيز مناقشة حسب القطاعات وهذا ما يعيق عملية تخصيص وحشد الموارد الضرورية لتنفيذهما، كما أن برمجة الميزانية تعد على أساس ميزانيات سنوات سابقة بإضافة نسب مئوية تراعي التقديرات المتعلقة بتطور المجاميع الاقتصادية الكلية والمالية العامة. كما أن غياب اطار متعدد السنوات والذي يسمح ببلوغ الأهداف المحددة مسبقا على أساس حقيقي، عكس ما كان معمولا به طوال فترة السنوات 1999–2016 أو فترة المخططات الخماسية والتي باءت بالفشل نتيجة استنزاف أموال الدولة.

2.3 تقييم الأجهزة الدولية للنظام الميزانياتي:

لقد سجل النظام الميزانياتي جملة من النقائص والتي كانت محل انتقاد من طرف الهيئات الدولية.

1.2.3 تقييم البنك الدولي للنظام الميزانياتي: أظهر تقييم ممارسات التسيير الميزانياتي سنة 2007، أن أداء الجزائر يعتبر سيئا في كل مراحل الميزانية، حيث سجلت 05 من أصل 16، هذه العلامة صنفتها ضمن المجموعة "س" وكانت هاته الدرجات المتحصل عليها أقل من تلك المتحصل عليها من طرف بلد ينتمي إلى البلدان الفقيرة والمدينة بشدة.

2.2.3 نتائج مسح شراكة الموازنة الدولية: وفقا لتقرير مسح الميزانية المفتوحة EBO الذي تعده الشركة والذي يتناول تطبيق المبادئ العامة للحوكمة والمتمثلة في الشفافية، المشاركة والمساءلة، خلص إلى أن الجزائر غير ملتزمة بمبادئ الحوكمة، وهو ما سنفصل فيه لاحقا.

3.3 آليات الإصلاح الميزانياتي:

باشرت الحكومة الجزائرية في بداية سنة 2015 جملة من الإصلاحات المالية والميزانياتية في اطار ترشيد النفقات العمومية كضرورة التطبيق الجاد لميزانية حديثة، وفيما يلي تفصيل هذه الآليات.

1.3.3 الاطار المتوسط للنفقات العمومية (CDMT): يسمح بالقدرة على التنبؤ على المدى المتوسط لسياسة الميزانية للفترة 2017-2019، ويشجع المشاركة في تحقيق أهداف مستدامة، بالإضافة إلى تحسين المعلومة وتجسيد الشفافية في المالية العامة**(صندوق النقد الدولي، 2021)**، كما يضمن التناسق بين الموارد والنفقات، وقد أدخل هذا الاطار مصطلح "سقف الانفاق" حسب القطاعات ويرفق بثلاثة وثائق هي تشخيص، عرض جدول للعمليات المالية وتعليمة استعمال النموذج **(قميتي و حفاي، 2018، صفحة 385)**. والحكومة حددت هدفين أساسيين في اطار تطبيقها لهذه التدابير وهما ترشيد وتسقيف النفقات لأقل من 7000 مليار دج واعتماد الميزانية على أساس ارتفاع سنوي للجباية العادية بنسبة 11 في المائة **(شليحي و بن موفق، 2018، صفحة 209)**.

الشكل2: شكل توضيحي لتحضير الميزانية السنوية على أساس CDMT

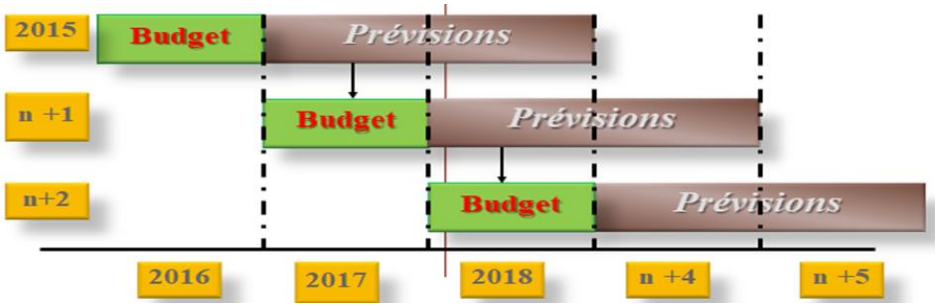

Source: Direction générale du budget, 2015, p16

2.3.3 مشروع تحديث أنظمة الميزانية (MSB): في مطلع سنوات ألفين، شرعت وزارة المالية في اعداد مشروع عصرنة الأنظمة الميزانياتية، وفيما يلي سوف نتطرق إلى تفصيل المشروع:

1.2.3.3 انطلاق المشروع: لقد تم توقيع اتفاقية مع البنك الدولي تحت حساب 7047 في 18 أفريل 2001، والمتعلقة بتمويل برنامج الاصلاح الميزاني، إلا أن تنفيذ هذه الاتفاقية عرف تأخرا دام 03 سنوات **(قميتي وحفاي، 2018، صفحة 383)**، وفي أكتوبر 2001 تم توقيع عقدين، الأول "اطار الميزانية متعددة السنوات" بمبلغ 586 1ألف أورو، والثاني "تحسين تقديم الميزانية" بمبلغ 435 ألف أورو، وفي أفريل 2005 تم توقيع عقد لتجديد دورة النفقة العمومية مع مجمع النفع العام

الفرنسي " Adetef–GIP" بمبلغ قدره 2,2 مليون أورو **(Ministère des Finances, 2015, p. 01)**.

كما تعاقدت الجزائر مع مؤسسة CRC SOGEMA في مشروعين، الأول للفترة الممتدة خلال 2004–2007 تحت اسم تحديث نظام الميزانية بتمويل من البنك الدولي، أما المشروع الثاني فيشمل الفترة ما بين 2008–2012 بهدف تحسين ادارة الانفاق العام وتحسين تقديم الخدمات للشعب من خلال الدعم المؤسسي وتدريب الأعوان المكلفين بتنفيذ الميزانية في مجال الميزانية القائمة على أساس النتائج وكذلك من خلال العمل على تطبيق النظام الجديد وتأهيل القدرات لتحضير ميزانية 2012 على أساس البرامج**(CRC SOGEMA, 2021)**.

2.2.3.3 هيكلة المشروع: يتكون هذا المشروع من قسمين، الأول خاص بإعادة المسار الذي يؤطر النفقة العامة، من خلال دمج نفقات التسيير والتجهيز في ميزانية متوسطة المدى والابقاء على مبدأ سنوية الميزانية بالنسبة للبرامج وللاعتمادات، مع التركيز على النتائج والأداء، أما القسم الثاني فهو خاص بإنشاء نظام معلوماتي متعلق بالنفقات العمومية، يسمح بتطوير قاعدة المعطيات ويسعى إلى تحفيز النقاش حول الاختيارات المتاحة للدولة**(قميتي و حفاي، 2018، صفحة 383)**. يستوجب على كل وزارة أن تحدد أولوياتها بدقة. ومن بين مزايا هذا النظام شفافية المعلومات وجعل المسيرين يتحلّون بالمسؤولية من خلال مساءلتهم عن النتائج المحققة، بالإضافة إلى تعزيز القدرات التوقعية والتحليلية **(قميتي و حفاي، 2018، صفحة 386)** البعيدة عن العشوائية.

3.2.3.3 أهداف ومحاور الإصلاح: جاء هذا النظام الذي تأخر تطبيقه على أرض الواقع، والذي يحمل في طياته عدة محاور والعديد من الأهداف:**(بن صاولة و بزار، 2020، صفحة 290)**

1. أهداف نظام تحديث مشروع الميزانية: وفيما يأتي أهداف نظام التحديث الميزانياتي:

دعم فعالية النفقة العامة أي الوصول إلى الفعالية عن طريق توجيه الميزانية نحو النتائج وتبسيط إجراءات النفقة وإعطاء الحرية والمسؤولية لمسيري الميزانية.

- وضوح الخيارات الاستراتيجية عن طريق برمجة الميزانية متعددة السنوات وتشجيع عدم مركزية الميزانية من أجل ضمان تسيير قريب يستجيب لاحتياجات المواطنين المختلفة.
- الانتقال من محاسبة الصندوق القائمة على القبض والدفع الفعليين للإيرادات والنفقات إلى المحاسبة بالاستحقاق القائمة على مبدأ معاينة الحقوق والالتزامات، على إثر اعتماد المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العمومي**(مسعي، 2020، صفحة 75)**.

- توحيد مناهج العمل بين الإدارات العمومية وقياس أداء النشاط العمومي الذي كان همه استنزاف الأموال العمومية دون اسقاطها على المنفعة المحققة وتحقيق الشفافية في تقديم المعلومات وفي الوقت المناسب لمختلف الجهات المعنية قصد النقد والتحليل والتطوير.

2. المحاور الرئيسية لنظام التحديث الميزانياتي: يرتكز نظام الإصلاح الميزانياتي الجديد على عدة محاور كبرى يعتمد عليها متداخلة فيما بينها **(الشكل3):(مسعي، 2020، صفحة 74)**

- **ميزنة حسب البرامج و ترتكز على النتائج:** تمكن من تجميع الاعتمادات المخصصة لكل وزارة حسب البرامج والتي تمثل وحدات مسؤولية. يشمل البرنامج مجموعة من النشاطات المقابلة لأهداف وتوجيهات الحكومة والوزارة المعنية، ويسمح بربط النشاطات وفقا للنتائج المنتظرة.

- **الاطار المتعدد السنوات:** يعبر عن التوجهات الكبرى للدولة، وكذا لتقدير الإيرادات والنفقات على مدى سنتين مواليتين بالإضافة إلى السنة الحالية، بالنظر إلى سنتين سابقتين، غير أن اعداد الميزانية المالية يبقى سنويا.

- **إعادة تصنيف النفقات الميزانياتية:** تجمع أعباء ميزانية الدولة حسب التصنيفات الآتية بحسب**(وزارة المالية، 2021)**النشاط، الطبيعة الاقتصادية للنفقات، الوظائف الكبرى للدولة، الهيئات الإدارية المكلفة بإعداد الميزانية وتنفيذها. تكون هذه التصنيفات مستقلة عن بعضها، وتشكل نظاما متكاملا**(مسعي، 2020، صفحة 74)**.

- **اعداد ميزانية وحيدة:** لقد تم ادماج ميزانيتي التسيير والتجهيز معا وادراج جميع نفقات وايرادات الدولة في وثيقة واحدة حتى تسهل عملية المراقبة**(عكة، 2008، صفحة 60)**، وإدخال مصطلح نفقات التحويل ما بين برامج وزارات أو مؤسسات عمومية مختلفة، ويتم الأمر بموجب مرسوم رئاسي أو مرسوم يتخذ بناءعلى أساس قرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والوزير أو مسؤول المؤسسة العمومية المعني.

الشكل3: محاور نظام الإصلاح الميزانياتي

المصدر: بن صاولة صراح وبزار محمد سفيان، 2020،ص290.

الجدير بالذكر أن هذا الإصلاح بشقيه الميزانياتي والمحاسبي مستند إلى القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 والذي سيشكل الاطار القانوني الذي يضبط مختلف إجراءات اعداد قوانين المالية والمصادقة عليها. وفي هذا الصدد فإن المادة 82 منه تنص على أن شروط تسجيل البرامج وكيفيات تسيير وتفويض الاعتمادات المالية تحدد عن طريق التنظيم، أي الجزء المرتبط بالمحاسبة العمومية والذي لم يصدر بعد اطاره التنظيمي(**عبدوس، 2021، صفحة 356**) وهو ما يسبب عائقا وجب حله قبل انطلاق العملية.

4. دور المسؤولية الاجتماعية لمختلف الأجهزة في تفعيل مختلف الإصلاحات الرامية إلى اصلاح النظام الميزانياتي

من أجل إنجاح الإصلاح الميزانياتي لا بد من التحلي بروح المسؤولية الاجتماعية لكل الأطراف من دولة ومن مجتمع مدني، وكذا محاسبة المسؤولين عن كل اهمال أو تقصير، غير أن هذا لا يتجسد إلا بتظافر الجهود من كل الأطراف.

1.4مسؤولية الدولة في الإصلاحات الميزانياتية:

غداة الحديث عن اصلاح ميزانياتي شامل، انتهجت الدولة عدة إصلاحات للحد من الاستنزاف المفرط للأموال العمومية، عبر انتهاج سياسة ترشيد النفقات العمومية.

1.1.4 في مجال نفقات التجهيز: قامت الجزائر منذ سنة 2015 بجملة من الإجراءات الترشيدية دون المساس بالتنمية المستدامة والتي تبقى هدف الدولة الأسمى:

- تفادي الالتزام بعقود جديدة إلا بالعمليات ذات أولوية وبعد وطني لما لها من أثر على التنمية، لينصب الاهتمام بالمشاريع التي هي قيد الانجاز والتي سجلت نسبة تقدم معتبرة في أشغالها، وتجدر الاشارة إلى أن تلك العمليات الجديدة كانت تبلغ ولكن تؤجل تلقائيا ريثما يرفع عنها التأجيل، غير أن العمليات الاستثمارية المبلغة ابتداءا من سنة 2020 فهي غير معنية بالتأجيل.
- تجميد مشاريع التجهيز العمومي التي لم يعط لها أمر بالخدمة (ODS) ويستثنى منها مشاريع قطاع التعليم، والصحة.

- يجب أن يكتسي اللجوء إلى طريقة التراضي البسيط استثنائيا، طبقا لأحكام قانون الصفقات العمومية رقم 247/15 المؤرخ في 2015/09/16 وذلك من أجل تدعيم مبدأ التنافسية والشفافية.**(ديوان الوزير الأول، 2014)**

- يجب على أصحاب المشاريع أن يشركوا المؤسسات العمومية والخاصة الوطنية في إنجاز المشاريع إلى جانب المؤسسات الخارجية عندما يتبين أن اللجوء إلى هذه الأخيرة ضروريا.

- غلق كل الحسابات التي تمول البرامج الاستثمارية؛ أي الخروج من نظام المخططات الخماسية والتي سادت فترة 1999–2016، والعمل بالفترة الثلاثية ولكن من ناحية التخطيط وليس البرمجة، وفي هذا الاطار تم فتح حساب آخر جديد بمبلغ 300 مليار دج طبقا لقانون المالية لسنة 2017 **(الأمانة العامة للحكومة، 2016)** ومنع انتقال الرصيد الإيجابي إلى السنة الحالية وهذا وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 18–42، المؤرخ سنة 2018، إلا أنه لم يدخل حيز التنفيذ بعد .

- لا يمكن للآمرين بالصرف فيما يخص ميزانية التجهيز القيام بالتزامات على رخص البرامج إلا في حدود اعتمادات الدفع المبلغة لفائدتهم حسب كل قطاع، قطاع فرعي وحسب كل عملية، وتجدر الاشارة إلى أنه ابتداءا من سنة 2017 أصبحت اعتمادات الدفع تبلغ أيضا حسب الوزارة الوصية، هذه العملية تهدف إلى مراقبة سير صرف الاعتمادات المبلغة لمنع استنزاف أموال الخزينة العمومية.

- تظافر كل الجهود بغرض تحسين نسبة تحصيل الجباية ومردودها من خلال التوسيع التدريجي لقاعدة الوعاء الضريبي وذلك بزيادة رسم القيمة المضافة (TVA) من 17 في المائة إلى 19 في المائة حسب ما جاء في قانون المالية لسنة 2017.

- مضاعفة التدابير الرامية إلى إدماج النشاط الموازي في النشاط الرسمي.

- زيادة البحث عن المحروقات وضرورة التوجه إلى التنويع الاقتصادي من خلال الاعتماد على الثلاثية فلاحة، صناعة وسياحة.

2.1.4 في المجال التنظيمي والعلمي: من أجل إنجاح هذا الإصلاح وبناء الأرضية الملاءمة له من خلال مختلف التشريعات والقوانين، بالإضافة إلى القيام بتظاهرات علمية بغية تكوين مختلف الإطارات :

- القضاء على البيروقراطية بكل أشكالها بإدخال الرقمنة إلى كل الإدارات الجزائرية لخدمة المواطن، بالإضافة إلى أن الرقمنة تتيح عامل الشفافية والمسؤولية.

- إصدار قانون يترجم نصوص الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد في 2006، عن طريق تشكيل الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وكذا كيفية سير هذه الهيئة، وقد قامت الجزائر بإصدار عدة مراسيم رئاسية لمواجهة هذه الظاهرة والحد منها وعلى سبيل المثال قانون مكافحة غسيل الأموال والذي صدر في 2005/04/05 **(مدونة التربية والتعليم، 2021)**.

- تبني الجزائر لميثاق الحكم الراشد سنة 2009**(ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائراصدار 2009، 2021)** والذي يعرف على أنه المنهج أو الآلية التي بموجبها تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن، وتعمل لتحقيق المصلحة العامة في اطار الشفافية**(الأمانة العامة للحكومة، 2006، صفحة 03)** من خلال تطبيق مبادئ الحكم الراشد لمنظمة الأمم المتحدة والمتمثلة **(طكوش وفاضل، 2018، صفحة 05)**.

- اصدار قانون المالية لسنة 2017 والذي يقضي إلى غلق كل حسابات البرامج الاستثمارية والشروع نحو مبدأ السنوية فتخصيص الاعتمادات.

- اصدار قانون عضوي رقم 15/18 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 والذي سيصبح بمثابة الوعاء القانوني الذي يستوعب محتوى الإصلاح الميزانياتي، والمنصوص عليه في دستور سنة 2016 **(بوعيشاوي و غزازي، 2020، صفحة 19)**، وذلك حتى لا يتم تعديله عن طريق أي قانون للمالية، أي بمفهوم آخر سيصبح دستورا ماليا**(عكة، 2008، صفحة 63)**، هذا القانون سيعوض القانون رقم 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المعدل والمتمم، ولن يكون نافذا إلا في سنة 2023. **(Bissaad, 2020, p. 115)**

- القيام بملتقيات تكوينية عبر كل ولايات الوطن من طرف المديرية العامة للميزانية وتكثيفها سنة 2021، وإعطاء سنة 2022 كسنة تجريبية من خلال الأشغال التحكيمية لسنة 2023.

تجدر الإشارة إلى أن كل المبادرات الهادفة لإصلاح الميزانياتي جاءت من الدولة، في ظل تغييب الأجهزة الأخرى الفاعلة في القرارات كالبرلمان والجمهور .

2.4 تقييم مسؤولية مختلف الأجهزة الوطنية في الإصلاحات الميزانياتية:

الإصلاح المالي يتطلب روح مسؤولية صارمة تقبل وتطبق الإصلاحات بحذافيرها، وفيما يلي تقييم لتلك المجهودات عبر ملاحظة المؤشرات العالمية:

1.2.4 مؤشر شفافية الميزانية: (عبدوس، 2021، صفحة 358) أوضح مؤشر شفافية الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2010–2019، أن درجة الشفافية في مخرجات النظام الميزانياتي غير

كافية وتكاد تكون منعدمة **(الشكل 4)**، فالوثائق التي توفرها وزارة المالية عبر الأنترنت غير كافية (03 من أصل 08)، بالإضافة إلى عدم انتاج وثائق ملحقة للميزانية **(الشكل 5)**، تجدر الإشارة إلى أن الإصلاح الجديد يكرس انتاج سبعة أصل ثمانية (08)، وهي قفزة نوعية للتجديد، وفيما يلي تطور مؤشر الشفافية:

الشكل4: تطور مؤشر الشفافية في الجزائر للفترة 2010-2019

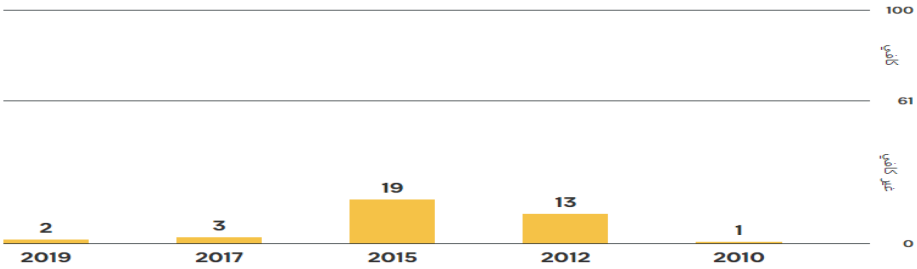

المصدر: شراكة الموازنة المفتوحة، 2021

2.2.4 مشاركة الجمهور: وضح تقرير مسح الموازنة أن مشاركة الجمهور في مختلف مراحل دورة الميزانية منعدمة **(الشكل 5)**، وهو ما يعكس عدم الثقة بين الجمهور ومختلف الأجهزة التابعة للدولة.

الشكل 5: وثائق الميزانية العامة للفترة 2010-2019

متاح للجمهور
تم نشره في توقيت متأخر أو لم يتم نشره عبر الإنترنت أو تم إنتاجه للأغراض الداخلية فقط
لم يتم إنتاجه

الوثيقة	2010	2012	2015	2017	2019
البيان التمهيدي للموازنة	●	●	●	●	⊘
مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية	●	●	●	●	●
الموازنة المقررة	●	●	●	●	●
موازنة المواطنين	⊘	⊘	⊘	⊘	⊘
التقارير السنوية	⊘	●	●	⊘	●
المراجعة نصف السنوية	●	●	⊘	●	●
تقرير نهاية السنة	●	●	⊘	●	⊘
تقرير التدقيق	●	●	⊘	●	●

المصدر: شراكة الموازنة المفتوحة، 2021

3.2.4 رقابة الهيئات العليا من برلمان ومجلس المحاسبة على الميزانية: فهو الآخر يشهد الضعف، فحسب التقرير حصلت الجزائر سنة 2019 على الدرجة 35 من 100وبترتيب 112 على 117 دولة، متأخرة عن كثير من الدول العربية، وهو ما يدل أن الجهازين غير مفعلان تماما.

4.2.4 تطور مؤشر الاسراف: فيما يلي تطور مؤشر الاسراف:

جدول 1: تطور مؤشر الاسراف في الجزائر للفترة 2010- 2019

السنوات	2010 / 2011	2011 / 2012	2012 / 2013	2013 / 2014	2014 / 2015	2015 / 2016	2016 / 2017	2017 / 2018	2018 / 2019
القيمة	3,3	3	2,4	2,8	3,1	3,1	3,1	3,2	3,5
الرتبة	64/139	79/142	116/144	101/148	74/148	76/140	75/138	92/140	89/141

Source : Schwab Klaus and Xavier Sala-I-Martin, 2011-2019.

من الملاحظ أن قيمة المبالغ المخصصة للمخططات التنموية الخماسية وخاصة برنامج 2010-2014 هي مبالغ ضخمة، ما صنّف الجزائر من أكثر الدول اسرافا وهدرا للمال العام، وهذا ما أدى إلى تدني ترتيب الجزائر مقارنة بعدة دول حتى سنة 2014، بعدها تستعيد استقرارها نتيجة دخول إجراءات ترشيد النفقات العمومية حيز التنفيذ.

يشير تقرير التنافسية العالمي لعام 2019 والذي صنف الجزائر في المرتبة 89 عالميا من بين 141، فقد احتلت المرتبة 98 في البنية التحتية منها الرتبة 85 في نوعية الطرق، قطاع الصحة46، قطاع التعليم العالي والتدريب61، سوق العمل 38،...(**Schwab و Xavier، 2018، صفحة 60**)، كل هذه المتغيرات لا تعكس حجم الأغلفة المالية الممنوحة لتغطية تلك المشاريع من حيث الجودة والكفاءة، متأخرة عن دول افريقية تعاني من مشاكل التنمية فيها، ويشير مؤشر مدركات الفساد (CPI) الصادر عن منظمة الشفافية الدولية أن الجزائر احتلت المرتبة 104 من أصل 180 دولة شملها التصنيف في سنة 2020(**Transparency international، 2016**)، وهذا إن دلّ على شيء فإنه يدل على حدة ظاهرة الفساد واستفحالها في المجتمع.

5.2.4 تطور مؤشر الحكم الراشد الخاص بدليل ابراهيم : يهدف الدليلإلى تقييم نظام الحكم الوطني بناءً على 57 معيارًا. مقسمة في أربعة مجموعات رئيسية هي: الأمن وسيادة القانون، المشاركة وحقوق الإنسان، التنمية المستدامة التنمية البشرية(**موسوعة ويكيبيديا، 2021**)، وفيما يلي إعطاء قيم هذه المؤشرات في الجزائر خلال الفترة 2010-2019:

جدول 2: تطور مؤشرات دليل إبراهيم للجزائر خلال الفترة 2010-2019

البيان/السنوات	2010	2011	2012	2013	2014

الترتيب العام (دولة)	17/54	17/54	16/54	16/54	18/54
الأمن وسيادة القانون (%)	50.8	51.0	50.5	50.7	48.5
المشاركة وحقوق الانسان (%)	46.4	44.8	48.0	48.7	45.4
التنمية المستدامة (%)	51.5	50.7	51.2	50.3	47.4
التنمية البشرية (%)	73.2	70.1	72.3	70.9	70.7
البيان/السنوات	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	
الترتيب العام (دولة)	19/54	20/54	54/20	53/18	
الأمن وسيادة القانون (%)	50.2	49.8	49.5	50.8	
المشاركة وحقوق الانسان (%)	44.7	45.8	45.7	45.6	
التنمية المستدامة (%)	46.8	44.7	45.5	46.5	
التنمية البشرية (%)	69.1	67.4	67.3	69.0	

Source : MO Ibrahim foundation, 2010-2019

نلاحظ أن مؤشر سيادة القانون خلال السنوات العشر، سجل تذبذبا، فبين صعود ونزول في قيمه آخذا منحى الاستقرار، ليسجل انخفاضا طفيفا بعدها في سنة 2019، غير أن القيم والترتيب الافريقي للجزائر مقارنة بمجهودات الدولة من أجل أن يكون القانون يعكس الطموحات الكبيرة للدولة المعاصرة، وهذا ما يؤكده مؤشرا المساءلة ومكافحة الفساد، فقد سجلت في مؤشر المساءلة نسبة 28.8 % في سنة 2010 وبترتيب 53/32 لتصعد خلال السنوات اللاحقة، وتعاود الهبوط في سنة 2019، أما عن مؤشر مكافحة الفساد فسجلت سنة 2010 درجة 37.8 % لتعاود الهبوط بعدها، وتسجل صعودا طفيفا سنة 2019 بدرجة 38.4 %، وهذا يعني أن تطبيق ميثاق الحكم الراشد يبقى مجمدا بكل حذافيره إلى غاية امتلاك روح المبادرة والمضي قدما خصوصا بعد تبني الإصلاح الميزانياتي ومبادئ الحكم الراشد. أما بخصوص الأمن القومي فعرفت المؤشرات تزايدا سريعا خلال السنوات العشر، بسبب الدور الفعّال الذي قامت به الجزائر في مجال حماية حدود الجوار وكذا حماية الحريات الفردية للمواطنين، ومنع المتاجرة بالسلاح.

بالنسبة لمؤشري المشاركة وحقوق الانسان والتنمية المستدامة يبقيان مؤشرين ذات قيم لا تعبر عن رغبة في الإصلاح وتبني منهج الحكم الراشد، وتجدر الإشارة إلى أن تبني نظام الإصلاح الجديد

مدفوعا من جانب الحكومة فقط في ظل غياب تام للمجتمع المدني، لن ينّجح مبادرة الدولة إلا إذا اشتركت جميع الأطراف.

أما فيما يخص مؤشر التنمية البشرية، الذي يضم كل من مؤشر التعليم، الصحة والحماية الاجتماعية، فهو الوحيد الذي سجل نتائجا جد مرضية خلال مختلف السنوات (69.0 % سنة 2010إلى 73.6 % سنة 2019 وبترتيب 53/03 و54/03) وهذا نتيجة دعم الدولة لتلك القطاعات وانتهاجها عدة إصلاحات بناءة خاصة في المنظومة التربوية والاهتمام بصحة المواطنين من خلال رفع التجميد عن عدة مشاريع كإنجاز مستشفى للاستعجالات الطبية بالجزائر العاصمة، ومستشفى كبير بولاية ورقلة بسعة 400 سرير وكذلك مراكز لمكافحة السرطان(**خميسي، 2021**). من خلال تحليل مختلف المؤشرات والتي تعتبر أرضية خصبة لأية مبادرة إصلاحية، نستنتج أن الحكومة الجزائرية ورغم تبنيها النظام الرأسمالي الحر، إلا أنها لم تتخل عن النظرة الاشتراكية، هذه النظرة صحيحة وأثبتت فعاليتها، غير أن تطبيق هاته الفكرة في الجزائر أخذ منحى سلبي بسبب الفكر المركزي وعدم اشراك المجتمع المدني، والذي انبثق عنه حاجزا من عدم الثقة بينه وبين السلطات الحكومية، ولهذا فإن أي تغيير أو تبني لفكرة الإصلاح لن تكون ناجحة إلا إذا تظافرت جهود المجتمع المدني مع جهود الحكومة، فهكذا فقط تنجح عملية الإصلاح الميزانياتي.

5. خاتمة:

بالرغم من الجهود التي تبذلها الدولة لتبني مختلف الأنظمة الناجحة في العالم، إلا أن أحادية الاتجاه جعل من أنجح الأنظمة في العالم تثبت فشلها في الجزائر نتيجة عدم تفاعل الأطراف الأخرى من مجتمع مدني وبرلمان في تثمين تلك الجهود، فالجزائر بتبنيها فكرة الإصلاح الميزانياتي الحديث بمختلف متطلباته وتوجهاته المبنية أساسا على مبادئ الحكم الراشد من شفافية ومساءلة ومسؤولية، قد تخطت أهم العوائق، ويبقى المثمن الوحيد هو التطبيق.

هذا المنهج الحديث والراقي يتطلب من المسيرين العموميين المتشبعين بفكرة المركزية الشديدة تقبل ثقافة التسيير بالأهداف والنتائج، كونهم حساسين لكل ما هو رقابي واستجوابي، لإنجاح النظام الميزانياتي لأن تطبيقه يسوده الغموض حول إمكانية خضوعه للمحاسبة والمساءلة من قبل الجمهور.

النتائج: من خلال ما سبق يمكن أن نستنتج:

- الدولة هي المساهم الوحيد في تفعيل النظام الميزانياتي الحديث، في ظل غياب تام للأطراف الأخرى، رغم أن تلك المساهمة تبقى غير فعّالة بسبب سوء التسيير العمومي وعدم التطبيق الفعلي للرشادة في الانفاق.
- أن الدور الحكومي والقائم على فكرة التدخل في كل شيء قد سبب اختلالات بين المجتمع المدني والسلطة، نتج عنه المبادرة والتطبيق أحاديي الاتجاه؛ أي من الدولة إلى الدولة في ظل تغييب وغياب كاملين لمختلف أطراف المجتمع المدني، هذه المقاربة تثبت صحة الفرضية الأولى والتي تقول أنّه لا يزال دور الدولة الفعّال هو المحرك الوحيد لمختلف الإصلاحات التي تهدف إلى تحديث النظام الميزانياتي في إنجاح الإصلاح الميزانياتي، وهو ما يلوح عنه فشل نظام الإصلاح الميزانياتي الحديث مثلما حدث بسابقيه، إن لم تكن هناك رغبة وقابلية من طرف المجتمع المدني له، وهي ما تفند الفرضية الثانية والتي تقول أنه يوجد رغبة شعبية في تبني نظام الإصلاح الميزانياتي.
- لقد كانت مبادرة الحكومة في مختلف الإصلاحات التي تسبق تطبيق النظام الميزانياتي الحديث سريعة إلا أنها لم تلبث وتثبت فشلها نتيجة.
- الجزائر بعيدة عن المعايير العالمية إذا ما تعلق الأمر بمؤشرات سيادة القانون، الحقوق ومشاركة الجمهور والتنمية المستدامة، غير أنها ضمن التوجهات الحديثة التي لا يقوم أي اصلاح إلا بها.

الاقتراحات: استنادا إلى ما تقدم ومن أجل تفعيل النظام الميزانياتي، توصي الدراسة بما يلي:
- تفعيل التواصل، الشفافية، المساءلة بين مختلف أجهزة الدولة فيما بينها مع ضرورة اشراك الجمهور والبرلمان، ما يعزز التجمهر الشعبي حول الحكومة ويزيد من عامل الثقة بينهم؛
- ضرورة تحضير الإطارات التابعة لمختلف الوزارات وتهيئتهم قبل دخول النظام حيز التنفيذ، فالبدء من الآن بإعطاء التوجيهات والتعليمات والعمل بالنظام الجديد ضروري جدا للإحاطة قدر الإمكان بمحاور النظام وطريقة عمله.
- اشراك مختلف الفاعلين وتوضيح الرؤى والأهداف حتى تسهل عملية التقييم والمساءلة كل حسب نشاطه.
- ضرورة التحلي بالمسؤولية الاجتماعية من قبل الدولة من خلال الجدية في التطبيق، المحاسبة والمساءلة والذي ينتج عنهما عدم تداخل الصلاحيات واتقان للعمل.

6. قائمة المراجع:

- **ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر اصدار** 2009. https://iefpedia.com/arab.pdf (consulté le 20/11/2021)

- Ali Bissaad(2020).**Finances Publiques**, p115,Alger ،Institut d'économie douanière et fiscale.

- CRC SOGEMA,**Projet de modernisation des systèmes budgétaires en Algérie**, http://www.crcsogema.com/fiches_finpub_afrique (consulté le 10/11/2021)

- Klaus Schwab and Sala-I-Martin Xavier, **The global competitiveness report**, World economic forum ،Geneva, Switzerland.

- Ministère des Finances,(2015), **Etat d'avancement du projet MSB**,rapport du Ministère des Finances,Algérie.

- The Word Bank .(2021) .**India: Corporate Social Responsibility**, The Word Bank: https://worldbank.org/en/news (consulté le 07/07/2021).

- Transparency international .(2016) .**Corruption perceptions index 2016**.Transparency international, https://www.transparency.org (consulté le 07/07/2021).

- أحمد السيد الدقن. **مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات**. http://nashiri.net (consulté le 07/07/2021)

- أحمد جمعة حلمي، خليل عطا الله، و خالد ابراهيم الطراونة. (1999). **محاسبة التكاليف المتقدمة** (المجلد 01). عمان، الأردن: دار صفاء للنشر و التوزيع.

- الأمانة العامة للحكومة. **القانون رقم 06/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة**. 15، 03، الجزائر.

- الأمانة العامة للحكومة. **المادتين 119 و120 من قانون المالية لسنة 2017**. (14-16). الجزائر.

- الطاهر شليحي، و زروق بن موفق. الاستراتيجيات المتبعة لترشيد السياسة المالية في الجزائر في ظل تدهور أسعار البترول. **مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة**، 2018، العدد 06.

- المركز الديمقراطي العربي للدراسات . (2019). **المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات بين المقاربات النظرية والممارسات التطبيقية.** المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين–ألمانيا.

- أمال حاج جاب الله. (2018). **تطبيق الادارة الالكترونية في وزارة المالية: دراسة تحليلية ونقدية لعصرنة نظام المعلومات في اطار الاصلاحات والميزانية.** المؤتمر الدولي الأول حول النظام القانوني للمرفق العام الالكتروني، جامعة محمد بوضياف المسيلة.

- ايمان عبدوس. آليات حوكمة الميزانية العامة واتجاهات تطبيقها وفق الإصلاح الميزانياتي في الجزائر. **مجلة معهد العلوم الاقتصادية**،2021، المجلد 24، العدد01.

- خيرة بورزيق. **البعد الصحي كأحد أبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات: مقترح لمواجهة وباء كورونا**.http://alantologia.com/blogs/27051(consulté le 07/07/2021)

- ديوان الوزير الأول. **التدابير الخاصة بتعزيز التوازنات الداخلية و الخارجية للبلاد**.2014، رقم 348، الجزائر.

- رواد الأعمال. **هرم Carroll للمسؤولية الاجتماعية.. المبادئ والأبعاد**(consulté le 08/07/2021) https://www.rowadalaamal.com

- صبرينة طكوش ، و صباح فاضل. واقع الحكم الراشد في الجزائر. **مجلة العلوم التجارية**، 2018، المجلد 17، العدد 01.

- صراح بن صاولةو محمد سفيان بزار. الانتقال من منطق الوسائل إلى ثقافة النتائج في تسيير النفقات العامة. **مجلة الميدان للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، 2020، المجلد 03، العدد 03.

- صندوق النقد الدولي. (2021). **توليد الايرادات العامة لبناء اقتصادات قادرة على تحمل الصدمات**. (consulté le 21/11/2021) http://www.imf.org/ar/News/Articles

- عبد الحميد خميسي. **بعد رفع التجميد عن مشاريع قطاع الصحة. الشروع في إنجاز 15 مركزا لمكافحة السرطان**https://www.awras.com(consulté le 21/11/2021) .

- عبد الرحمان رشيد شلير، سفيان سليمان حمة، و مجيد صادق زانا. دور محاسبة المسؤولية في تعزيز مقومات الإصلاح الإداري دراسة تحليلة لآراء اعضاء الوحدات المحاسبية في عدد من الجامعات الاهلية في مدينة اربيل بأقليم كوردستان العراق. **مجلة الفنون والأدب وعلوم الانسانيات والاجتماع**، 2019، العدد 37.

- عبد الغني عكة. نحو عصرنة أنظمة الميزانية في الجزائر. **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية**،2008.

- عفاف قميتي ، و عبد القادر حفاي. التوجهات الحديثة لترشيد سياسة الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2001-2017). **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، 2018، العدد 35.

- علي ياسين بلحاج ياسين، و أحمد نسيب. **الانعكاسات الحديثة للمسؤولية الاجتماعية على المؤسسات الاقتصادية**. التدقيق الداخلي والمسؤولية الاجتماعية نحو مقاربة مبكرة لتحسين حوكمة الشركات، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، 2019، تيارت، الجزائر.

- محمد زروق أبو إبراهيم. **قانون المالية**. 04. الجزائر.

- محمد مسعي. الإصلاح الميزانياتي في الجزائر: أهميته وصعوبات تطبيقه. **المجلة الجزائرية للمالية العامة**،2020، المجلد 10، العدد 02.

- مدونة التربية والتعليم. **الحكم الراشد**. https://www.edu-dz.com/2017/04/Good-governance.htm (consulté le 19/11/2021)

- مراد بوعيشاوي ، و عماد غزازي. حوكمة الميزانية العامة في الجزائر على ضوء أحكام القانون العضوي الجديد رقم 15/18 المتعلق بقوانين المالية. **المجلة الجزائرية للمالية العامة**، المجلد 10، العدد 01.

- موسوعة ويكيبيديا.**دليل إبراهيم للحوكمة في أفريقيا**. https://ar.wikipedia.org/wiki (consulté le 20/11/2021)

- موسوعة ويكيبيديا. **محاسبة المسؤولية** https://ar.wikipedia.org/wiki (consulté le 09/11/2021)

- موسوعة ويكيبيديا. **مسؤولية اجتماعية** https://ar.wikipedia.org/wiki (consulté le 07/07/2021).

- نورا محمد، و عماد الدين أنور. **المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل الازمة الاقتصادية العالمية-دراسة تطبيقية**.https://khair.ws/library/259(consulté le 30/12/2021)

- هشام مكي ، و عبد الرحمان بوطيبة. دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة-حالة الاتحاد الأوروبي. **مجلة منارات لدراسات العلوم الاجتماعية**،2014.

- وزارة المالية. (2021). **ندوة حول الإصلاح الميزانياتي و القانون العضوي المتعلق بقانون المالية**. الجزائر.